

خريطة التعاطف

Human

Technological

Economic

Environmental

Materials

Procedures

استهلاك الوقت: ضياع ساعات في مراجعة التواريخ بدلاً من جوهر القضية.

صعوبة الاستخدام: الأنظمة الحالية قد لا توفر تنبيهاً ذكياً فوراً للأخطاء الإجرائية.

ثرة الخطوات: تعدد مراحل التظلم الوجودي، قليل رفع الدعوى.

تعقيد الوثائق: تداخل مواد الأنظمة المختلفة (عسكري، سباحي، بلدي) في حساب المواعيد.

غياب الفترة الآتية: عدم وجود نظام ذكي "يفكر" بقضايا غير المكتملة (مرفأً قبل وصولها للقاضي).

تعقيد الأنظمة الحالية: الحاجة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (مثل Gemini API) لفهم النصوص القانونية.

كثرة المستندات: حجم كبير من المرفقات (قرارات، تعليمات، هويات) يجب فحصها.

ضخامة النصوص القانونية: الحاجة لمراجعة مواد نظام المرافعات ونظام نوان المقالم في كل مرة.

هوس الموارد البشرية: استهلاك كفاءات قضائية عالية في مهام "تنظيف" يمكن أتمتتها.

تراكم القضايا: بيئة عمل مزدحمة بالقضايا العالقة بسبب الإجراءات الشكلية.

ضغط العمل: التوتر الناتج عن الحاجة لسرعة الفصل مع الحفاظ على دقة التنفيذ.

ارتفاع تكاليف تأخير التقاضي: كل قضية تتأخر بسبب إجراء شكلي تزيد من التكلفة التشغيلية للمحكمة.

صعوبة التنسيق الشكلي للادوى الإدارية ببطء وسرعة وبكاف مجهود ذهني للقضاة ومساعدتهم في نوان المقالم يشعر بالضيق بسبب تكس القضايا والحاجة لسرعة الفصل فيها.

يفكر في كيفية تقليل الأخطاء البشرية عند حساب العدد النظامية للمعقد (مثل الـ 60 يوماً في نظام السباحة لـ الـ 10 سنوات في المرافعات الوظيفية).

يريد التركيز على "جوهر الحق" بدلاً من إضاعة الوقت في مراجعة الأوراق الشكلية الروتينية.



صياغة المشكلة : محدودية الأدوات التقنية الذكية التي تساعد القضاة في الفرز الآلي للدعاوى المستوفية للشروط الشكلية، أدت إلى استهلاك مجهود ذهني كبير في مهام إدارية روتينية يمكن أتمتها، مما تسبب في إطالة أمد التقاضي وزيادة نسبة القضايا المرفوضة شكلاً بعد فترات انتظار طويلة بسبب أخطاء إجرائية بسيطة كان يمكن اكتشافها فوراً.

نموذج العمل التجاري

